الحركات الإجتماعية و الخصوصية المجتمعية : دراسة على مستوى إنعكاس العلاقات الجدلية بين الأمن والتنمية على واقع دول المنطقة العربية – ليبيا نموذجًا –

عبد الحق زغدار
أستاذ محاضر أ
جامعة باتنة 1
كلية الحقوق قسم العلوم السياسية
zeghdar.abdelhak@gmail.com

آمـال بلغالم
طالبة دكتوراه
جامعة باتنة 1
كلية الحقوق قسم العلوم السياسية
amelmona@hotmail.fr

ملخص الدراسة:

يهدف المقال لتحليل ومناقشة طبيعة الإنعكاسات الأمنية-اللاتماثلية الناتجة عن الحركات الإجتماعية في المنطقة العربية خاصة عقب موجة الحراك العربي، بإجراء الإسقاطات النظرية-التطبيقية تبعًا لديناميكيات النموذج الليبي، إنطلاقًا من تحديد المقاربات النظرية ذات الصبغة الكلاسيكية المفسرة لديناميكيات الحركات الإجتماعية ،وما ترتب عنها من علاقات جدلية بين الأمن والتنمية، ثم تحديد المآلات الإستراتيجية لطبيعة هذه الحركيات على واقع الدول العربية، سعياً للبحث عن حلول فعالة إنطلاقا من الإسقاطات النظرية للطروحات الترابطية-التوازنية.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية اللاتماثلية، الحركات الإجتماعية، المنطقة العربية، ليبيا، الخصوصية المجتمعية، الفشل الدولاتي.

Abstract :

The article aims to analyse and discuss the nature of the security repercussions-asymmetric resulting from social movements in the Arab region, especially after the wave of the Arab movement to make projections theory-applied depending on the dynamics of the Libyan model, the basis of determining the theoretical approaches with the classic character interpreted the dynamics of social movements and consequent of the dialectical relationship between the security and development, and then determine the strategic consequence to the nature of these dynamics on the reality of the Arab countries, in an effort to find effective solutions based on projections of theoretical propositions-relational equilibrium.

Key words :the Asymmetric security threats, Social movements,arabregion,Libya,community privacy, international failure.

www.manaraa.com

مقدمة:

نظرا لطبيعة التحولات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة العربية على جميع الأصعدة والمستويات خاصة الأمنية-المجتمعية منها، وتبعًا لجملة التطورات الكيفية-الجيلية التي عرفتها التهديدات الأمنية بفعل محركات سببية داخلية وأخرى خارجية، برزت العديد من الأنماط التي تعكس التطور الإبستيمولوجي-الأنطولوجي، الذي يتجاوز في طياته الأبعاد الخارجية إلى الحركات الإجتماعية وفق متغيرات ديناميكية ترتبط بعناصر تحليلية يدور فحواها حول طبيعة التهديد، مكانه، زمانه ودرجة تأثيره.

هذا ما أدى لتشكيل شبكة عنكبوتية بمرجعية واحدة، متعددة الفواعل ومتداخلة التأثيرات، تعمل وفق مقاربة براغماتية، إنتقل على إثرها مستوى التحليل من النسق الجزئي إلى النسق الكلي، تعبر فيه الحركات الإجتماعية عن إحدى المتغيرات المستجدة في المنطقة العربية، تبعًا لتداعيات الربيع العربي، التشرذم الأمني، التدخلات الأجنبية، تفشي السلاح والفشل الدولاتي. لهذا برزت الأزمة الليبية لتعكس الخصوصية النظامية، التنافس الضمني، تآكل شرعية النظام الليبي، إنهيار مؤسسات الدولة وتغير قيم الولاء والإنتماء.

هذا ما حتم فهم طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة العربية –ليبيا نموذجًا- من منطلق لا تماثلي لفحص إنعكاسات الحركات الإجتماعية على واقع الدول العربية، بمداخل متعددة المستويات وفق إشارات تطبيقية تعكس المستجدات النظرية في سياق تاريخي-إجتماعي يسعى لتكريس المقاربات الترابطية-الإستراتيجية التي يترجمها النموذج الليبي. من هذا المنطلق نتطرق لطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير التهديدات الأمنية-اللاتماثلية للحركات الإجتماعية على الواقع البنيوي لدول المنطقة العربية تبعًا لحيثيات النموذج الليبي؟

محاور الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: المنطلقات النظرية-الكلاسيكية لتفسير ديناميكيات الحركات الإجتماعية- ليبيا نموذجًا-

المحور الثاني: المآلات الإستراتيجية للحركات الإجتماعية في ظل الخصوصية المجتمعية لدول المنطقة العربية و آثارها على التعقيد الشبكي للتهديدات اللاتماثلية– ليبيا والفشل الدولاتي متعدد الأبعاد-

المحور الثالث: نحو موضعة المنظورات الترابطية- الإستراتيجية لتجاوز التهديدات اللاتماثلية للحركات الإجتماعية– مستجدات نظرية حوكماتية-

www.manaraa.com

المحور الأول: المنطلقات النظرية- الكلاسيكية لتفسير ديناميكيات الحركات الإجتماعية–ليبيا نموذجًا-

يركز الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي على فكرة الدولة القومية(أمن الحدود، السيادة، حتمية الإستقرار،...إلخ) على إعتبار أنَها الفاعل المركزي في السياسة الدولية، يتكفل بالتهديدات العسكرية الخارجية، إنطلاقًا من أنَ القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[1]. فالواقعيون هم الأكثر دفاعًا عن فكرة إعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة، بمعنى أنَ مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، ويفسر بأنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية ، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلاَ بزيادة القدرات العسكرية -الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية-دولية.

يوضح **هانس مورغانثو Hans Morgenthau** في كتابه السياسة بين الأمم **PoliticsAmong Nations** أنَ النظرية العقلانية تعكس القوانين الموضوعية التي تسير وفقها السياسة، كونها تستند للطبيعة الإنسانية غير الخيَرة، التي تحدد المصلحة كجوهر للعمل السياسي، يتحدد بمؤشر القوة* التي تعتبر وسيلةً وهدفًا في الوقت نفسه.

تتحدد المصلحة وفق القوة التي تعتبر مفهومًا موضوعيًا يتمتع بصلاحية غير جدلية، ما يعني أنَ مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول، كما أنها ليست ثابتة تبعًا للفترات التاريخية المتعاقبة[2].

أمَا على المستوى الأنطولوجي ترى الواقعية أنَ حدود الحقل المعرفي ترسمها السلوكات التي تقف ورائها الدول، ويتضح ذلك جليًا من خلال التباين في التصورات المفتاحية المستخدمة وهو ما يجسده إعتماد الواقعيين على الردع والتحالف[3]. كون أنَ المجتمع الدولي نظام تتفاعل فيه الدول وفق مبدأ **كرة البليار**[4] **Billiard Ball** في تفسير وتحليل طبيعة النزاعات الدولية.

لذا يعبر النزاع وفق **ريمون آرون** عن تنازع وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة، كون أنَ المبادئ الأخلاقية-المعنوية عند الواقعيين يصعب التعامل بها، ما رجح الكفة لمبدأ ميزان القوى كوسيلة لتحقيق السلام لإستحالة تفعيل دور التعاون الدولي أو التضامن الدولي أو حتى الحكومة العالمية في ظل غياب المؤسسات الإجرائية لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنةً بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، ما يجعل من المتغير الأساسي –القوة- أكثر وضوحًا في المستوى الدولي منه في المستوى المحلي. لذا

---

1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص 18.

2)عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**. (أطروحة دكتوراه للعلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2008) ، ص ص 77-78.

3) المرجع نفسه، ص 82.

4)المرجع نفسه، ص 81.

www.manaraa.com

يعتبر ميزان القوى في ظل التغيرات الهيكلية للنظام الدولي أفضل وسيلة لإدارة إستخدام القوة والتوجه نحو الدبلوماسية لما لها من أدوار مترابطة في الحفاظ على السلام عبر سلسلة التسويات السلمية[1].

لكن المرحلة العملية-التطبيقية وفق **ريمون آرون** تنص على إقحام التنظير المعياري، فعلى القائد السياسي أن يتذكر أنَ النظام الدولي هو نتيجة توازنات بين القوى الساعية للحفاظ على النظام والقوى الساعية لتغييره، مع التأكيد على أنَ أخلاقية القائد السياسي تختلف عن أخلاقية الفرد العادي[2].

من هذا المنطلق يمكن لنا تحديد المنطلقات النظرية-الكلاسيكية لفهم ديناميكية الحركات الإجتماعية في منطقة المنطقة العربية-ليبيا كنموذج-، حيث خاضت هذه الأخيرة تجربة الربيع العربي في **17 فيفري2011** سعيًا لتجاوز الدكتاتورية عن طريق الإحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، والسعي لإقامة مبادئ ديمقراطية تراعي خصوصية حقوق الإنسان[3].

كانت بداية الحركات الإجتماعية عبارة عن إحتجاجات سلميةً ثم تصاعدت إلى إنتفاضة مسلحة ضد النظام السياسي، لتصل لصدام مفتوح بين النظام والمعارضة[4]. هذا ما جعل تداعيات الحركات الإجتماعية في ليبيا تختلف عن باقي دول الربيع العربي بما فيها دول الجوار (مصر-تونس) من حيث التأثير المتبادل على الأمن والإستقرار، فبسقوط كتائب الأمن وإستيلاء الشعب على مخازن السلاح، تدمير المعسكرات والإدارات الأمنية ، إنهيار الجيش، الشرطة، والأجهزة المخابراتية ما أدى لفراغ وإنفلات أمني أدى لإنهيار مؤسسات الدولة في المناطق المتحررة[5].

جعلت الحركات الإجتماعية الليبية الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود، تردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي، فإذا كانت كل المؤشرات السياسية والمعطيات العسكرية من جهة والمواقف الدولية من جهة أخرى تدل على أنَ مرحلة نظام القذافي في حكم المنتهي واقعيًا، لكن المرحلة المقبلة لا تزال غير واضحة المعالم لعدم وجود قوة عسكرية ليبية منظمة، أو وجود ترتيبات سياسية قانونية جدية لمرحلة ما بعد القذافي، وهو ما جعل الوضع في ليبيا مرشحًا لعدم الإستقرار[6].

---

1)جيمس دورتي ، و روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.(ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1975)، ص 61-81 .

2)المرجع نفسه، ص 95.

3) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة الوطنية والسلم الإجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، ص 66. نقلا عن الموقع الإلكتروني: **www.arabaffairsonline.org/.../6/20/Mohamed/20 ،. 2015/05/15.**

4)إسحاق كافومبا سواري، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**. (إثيوبيا: أديس أبابا، 2011)، ص 11.

5)عاشور شوايل، "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا: واقع ورؤية"، ص 03: نقلا عن الموقع الإلكتروني **http://carnegieendowment.org/files/security sectorin 2013. Pdf: ،2015/05/14.**

6)أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي". **مجموعة الخبراء المغاربيين**: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، سبتمبر، ص 04.

www.manaraa.com

طبيعة هذه العوامل الداخلية ذات الصبغة العسكرية لا تنفي فرضية تأثير العوامل الخارجية، حيث أنَ أغلب التغيرات السياسية في المنطقة العربية بصفة عامة لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الخارجية(العامل الخارجي) أثر في إحداث التغيرات، نخصص في هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية التي أعادت ترتيب إستراتيجياتها وأولوياتها بحسب إهتمامات الأمن الأمريكي و إعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية بما يحقق مصالحها. حيث أسهم تغير السياسية الخارجية الأمريكية في الفترة الزمنية **2003-2005** إزاء المنطقة العربية في جعل الحراك السياسي ممكنًا من خلال دعم الأنظمة الدكتاتورية ودعم المعارضة [1].

المحور الثاني: المآلات الإستراتيجية للحركات الإجتماعية في ظل الخصوصية المجتمعية لدول المنطقة العربية و آثارها على التعقيد الشبكي للتهديدات اللاتماثلية– ليبيا و الفشل الدولاتي متعدد الأبعاد -

ساهمت إستراتيجية إستغلال الخصوصيات الثقافية المطبقة من قبل القذافي في تنامي المؤسسات المتناحرة، الإضطرابات، المحاولات الإنقلابية المتتالية، تنامي شبكات التهريب، غسيل الأموال، تنامي معدلات الجريمة المنظمة، وتدفق الهجرة غير الشرعية التي كانت لها إنعكاسات خطيرة بلورتها تداعيات الربيع العربي على مستوى أكثر خطورة يتجسد في التجارة غير الشرعية للأسلحة الليبية[2].

هذه التغيرات الديناميكية-الكيفية في فحو الأزمة الليبية أدت لإنتقال ليبيا من دولة سائرة في **طريق الفشلFalling** في ظل حكم القذافي إلى دولة **فاشلة Failed** مع إندلاع الحركات الإجتماعية، ثم بسرعة إلى **دولة منهارة** مع التعقيدات المحلية والإقليمية، ومن أهمها زيادة إنكشاف الأمن عبر حدود دول المنطقة العربية، نعبر عنها بالإنكشاف أمام مظاهر العنف السياسي، تدهور الأجهزة الأمنية أو أجهزة الخدمات العامة، كذا الإنكشاف أمام التدخل الخارجي، فقدان الشرعية الدولاتية، تطييف النخب، تفاقم وتعمق الأحقاد والضغائن الجمعية، زيادة عدم التوازن في التنمية، التدهور الإقتصادي، تفاقم إنتشار أشكال الإتجار[3]، ...إلخ.

فنتيجة عدم توفر الشرعية السياسية كان للعامل القبلي أثر كبير في إستبداد النظام السياسي الليبي، حيث عدت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة، ما يعني إستحالة تجاوز النظام السياسي الليبي لدور القبيلة وتأثيرها السياسي[4]. فإنهيار نظام القذافي أدى إلى زعزعة الإستقرار وهروب حكام الأقلية، ما فعل زيادة نشاط الجماعات المسلحة من الشمال نحو الجنوب نتيجة ضعف الدولة على إدارة الحدود

1) عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 7 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية". **مجلة المستنصرية للدراساتالعربية والدولية**، العدد 38، ص 108.

2)المرجع نفسه، ص 115.

3).المرجع نفسه.

4)شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي كعامل تحقيق السلم الإجتماعي: حالة ليبيا". **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**. جامعة الوادي، العدد الخامس، فيفري 2014، ص 75.

www.manaraa.com

وبروز الكتائب في بنغازي، مصراته، ...إلخ. إستغلت على إثرها **الجماعات المسلحة armed groups** ضعف القيادة الرسمية لبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية المطالبة بمراقبة المناطق لأغراض تهريب الأسلحة[1].

في هذا السياق يمكن الحديث عن حالة حادة من اللاإنتظام في الكيفية التي تحدث فيها التفاعلات الأمنية داخل مركب الأمن الإقليمي في المنطقة العربية، ما يعطي معنى أعمق للتعقيد في التعامل مع المنطقة **كمركب أمن إقليمي Complex Security Complex**، وهو ما يتجسد في تغذية نزعة التمرد لدى التوارق الطامحين لبناء إمبراطورية عابرة للحدود في ليبيا[2].

لا تنحصر التهديدات الأمنية الليبية اللاتماثلية في الجانب القبلي-المجتمعي فقط بل تتعداه لمصادر التهديد الناجمة عن وصول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسانات الأسلحة بعد إنهيار نظام القذافي وبروز **التهديدات الأمنية المدولة Internationalizing** كالتهديد الوجودي هذا الأخير الذي يعتبر جزء من **نظرية الأمننة** كأداة تحليلية[3].

كما أضحت تجارة الأسلحة غير الشرعية في ليبيا تجارة رائجة طالت الجوار العربي-الإفريقي، فقد أشارت التقديرات لتهريب **عشرة 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف أر- بي – جي** – في مرحلة ما بعد الثورة، هذا ما غذى ظاهرة الإنفلات الأمني في مصر، ونشط تنامي قاعدة الساحل والصحراء، كون أنَ الثورة الليبية أفرزت ضعف دولاتي في ظل غياب المؤسسات الأمنية والتدخلات الدولية التي حفزت تسرب الأسلحة من ليبيا نحو دول الساحل[4].

فبتبني أداة التركيز الجماعية **Focus Group**، وتقنية تحليل المضمون **Content Analysis** يمكن القول أنَ التهديدات الأمنية الليبية-اللاتماثلية كانت بمرجعية واحدة وأجنحة متعددة يلخصها التدخل الخارجي، التشرذم الأمني، الجماعات الإرهابية، تجارة السلاح، تنافي الحدود[5]،...إلخ.

هذا ما حتم تفعيل مبدأ أمننة إنهيار الدولة في ليبيا، حيث يعكس الجمع بين حالتي **Ungovernibility** و**Unstructuredness** الجمع بين مفهومي البنية والعمليات، حيث لا تعني التحديات الأمنية الليبية بالضرورة إفتقار الإقليم للحوكمة الأمنية، غير أنَ الأجهزة الأمنية للدول قد لا تكون مؤهلة لمهمة حوكمة وضبط الأمن[6]، نتيجة بروز التحديات غير الأمنية كالفساد السياسي، عدم الإستقرار الإقتصادي والمالي كون أنَ النزاع في ليبيا أثر في مجريات

1 محمد حمشي ، "**أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**". (مداخلة خلال يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي الساحل، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 26 فيفري 2014).

2)المرجع نفسه.

3 Libyan Committee For Humanitarian Aid and Relief(LCHR). **Periodic Report**, 23 April 2011, p03.

4 Christopher chivvis& Jeffry martina ,**Libya after quaddafi : Lessons and implications for the future**. (Library of congress, cataloging in publication data.copyright, 2014), P04

5)محمد حمشي، المرجع السابق.

6)أحمد إدريس، المرجع السابق.

www.manaraa.com

الأوضاع عبر كافة المستويات نتيجة تدفق العمال الأجانب نزوحا من ليبيا نحو تونس، تحديات إغلاق السوق الليبية والتحديات الإجتماعية المرتبطة بعودة نظام العمالة[1]، ...إلخ. هذا الربط بين العوامل الأمنية وغير الأمنية يوضح ضعف المبادرات في علاج أو فهم الأزمة الليبية متعددة الأبعاد كضعف مبادرات مكافحة الإرهاب نتيجة الربط المتزايد بين الإرهاب في المنطقة وشبكات الإتجار والتهريب النشطة في جميع المجالات، كذلك فشل مساعي الحوار الليبي-الليبي لمأسسة الحلول المنطقية للأطراف المتنازعة في ظل التدخلات الخارجية[2].

المحور الثالث: نحو موضعة المنظورات الترابطية –الإستراتيجية لتجاوز التهديدات اللاتماثلية للحركات الإجتماعية– مستجدات نظرية حوكماتية-

طبيعة التهديدات الأمنية الليبية متعددة الأبعاد خلقت مستويات معقدة تختلف حسب الأطر النظرية التحليلية فالمقاربة الواقعية ركزت على التهديدات العسكرية المباشرة مجسدة في النزاع المسلح، وتدخل العوامل الخارجية، في حين نصت المقاربات الحديثة على تجاوز الطروحات الكلاسيكية والتركيز بدلا من ذلك على العوامل فاعلية التوجه من منطق عوامل الهوية، الإنتماء، الإقتصاد، التاريخ، الإضطهاد، ...إلخ، لننتقل في هذا السياق لمحاولة تطبيق أو تجسيد المنظورات الترابطية-الإستراتيجية في إطار السعي لتجاوز الإنعكاسات السلبية للحركات الإجتماعية بمنطق الشق الثنائي-التوازني، من خلال التركيز على نظام الحوكمة خاصة العالمية منها، ومقترب الترابط الإستراتيجي .

فبما أنَ نظام الحوكمة العالمية يحوي الحكومات الوطنية، المنظمات العالمية، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، والمجموعات الإبستيمولوجية فهي تتكفل بمهام :

- حماية حقوق الإنسان وفق مقاربة توازنية.
- بناء نظام حكم القانون والبحث عن حلول فعالة وبناءة Holistic Solutions
- تجاوز المقاربة العسكرية وتبني المقاربات متعددة المسارات من خلال بناء علاقات تفاعلية تتجاوز العنف والنزاع[3].
- إعادة النظر في قيم الولاء والإنتماء عبر مستويات تتعلق بالبنى الداخلية و الخارجية.

1 محمد حمشي، المرجع السابق.

2 Vijay Mehta, world security, global governance and the role of UN : for a just peaceful and sustainable world.(A tolk given at the conference of: world disarmament compaign, global security: new challenges. London: house of lords. VM, centre of peace. 29 october 2007).

3) مصطفي كامل محمود، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودوره في مصر**. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995)، ص ص 20-21.

www.manaraa.com

إستنادًا لهذه النقاط يمكن تبني مفهوم التوازن الإستراتيجي لتجاوز التأثيرات السلبية للحركات الإجتماعية في ليبيا، حيث يعبر هذا الأخير عن حالة تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية، السلوكية والقيمية لدولة ما ، منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة لردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر.

وبما يمكنها من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند إختلالها لتحقيق الإستقرار وفق مبادئ تفعيل دور الفواعل غير الرسمية[1].

ومعنى الترابط الإستراتيجي وفق هذا المفهوم ذو شقين، شق يتعلق بالموازنة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في سياق معالجة و إدارة الأزمات، وشق يتعلق بموازنة المواضيع ذات الصلة كموازنة حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن الوطني، موازنة أبعـاد الأمن الإنساني مع مقتضيات الواقـع الدولي(محاربة الإرهاب). هذا ما يقتضي منا تفحص المبادئ التوجيهية للموازنة وفق مقاربة متعددة المستويات .

تبرز تفاعلات وأدوار الحوكمة العالمية في مجال إدارة الأزمات ذات الأبعاد المجتمعية–النموذج الليبي- بداية من خلال معالجة مشاكل الأمن الإنساني، بما فيها التهديدات الأمنية الجديدة عن طريق: نزع السلاح، تعزيز حقوق الإنسان، بناء قاعدة عالمية للقانون، تجاوز صراعات الدين والثقافة ومد العولمة، تجاوز العنف والإرهاب[2].

أمَا ما تعلق بالشق الثاني للطرح التوازني فيركز على التفاعلات متعددة المستويات(عبر دولاتية، دولاتية، ضمن دولاتية، فوق دولاتية،...إلخ)، أثبتت فيها المنظمات غير الحكومية جدارتها في عدة مجالات من أبرزها القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، تمكين المرأة، دمج الفئات المهمشة، حماية حقوق الأقليات، ...إلخ.

وبالتالي فالمدخل الحقيقي لمعالجة الأزمة يكمن في إعادة مراجعة مفهوم الأمن وما يرتبط به من سياسات أمنية، حيث يؤكد **روبرت مكنمار** على أنَ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها بمصادر تهديدها ومواجهتها مع ربطه بمفهوم الأمن الإنساني الذي ينطلق أساسًا من رفاهية الإنسان مقابل بقاء الدولة[3]. يكون ذلك من خلال تطبيق مبدأ **التحكم الديمقراطي democratic control** في المؤسسات الأمنية في ليبيا مما يتطلب بدوره تفعيل أداء وتطوير مؤسسات النظام السياسي.

- ربط الأمن بقضايا حقوق الإنسان وبناء القدرات المختلفة، والعمل على بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتحديد دورها من خلال الدستور، بالتأكيد على مسألة تعزيز الحكم بالقانون، والتركيز على مفهوم الأمن الوقائي لتنافي التهديد.

1 George williams, Ben Golder, "Balancing National Security and Human Right : Assessing the legal Response of Common Law Nations to Threat of Terrorism".**journal of comparative policy analysis**: routledge of taylor and francis group.vol08.n01.march2006.P.54.

2 Ibid.

3)أمال العبيدي، **الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الإنتقالية**.(ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: " ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الإنتقالية"، قسم العلوم السياسية، المركز الليبي للدراسات والبحوث ، جامعة بنغازي، 7-8 فيفري 2012)، ص 11.

www.manaraa.com

- الإلتزام بالخطط الإستراتيجية التي وضعت من أجل إعادة تأهيل الثوار وإدماجهم في الحياة المدنية من خلال برامج التدريب، والسعي نحو تحقيق المصالحة الوطنية الفعلية[1].
- العمل على تجاوز التشريعات المناقضة لحقوق الإنسان بما فيها قانون العزل السياسي[2]،والتأكيد على المبدأ العالمي لحقوق الإنسان وموازنته مع مبادئ الأمن الإنساني لتجاوز التأثيرات السلبية لقوانين مكافحة الإرهاب التعسفية الصادرة عقب **أحداث 11 سبتمبر2001.**
- تجنب الفوضى لتأمين البيئة المواتية لعملية الإنتقال السياسي بتبني الإجراءات الفعالة للتخلص من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التابعة لبقايا برامج الأسلحة النووية التابعة للقذافي والتي مثلت تهديداً يتجاوز الحدود الليبية[3].

الخاتمة:

من خلال هذا المقال المتعلق بدراسة الإنعكاسات الأمنية- اللاتماثلية للحركات الإجتماعية على الواقع البنيوي لدول المنطقة العربية بتبني النموذج الليبي، يتضح لنا جليا مدى تأثير هذه التهديدات المنعكس بدرجة أساسية في مستويات الفشل الدولاتي متعدد الأبعاد بتحريك سببي متنامي تبعًا لمدى خطورة الحركات الإجتماعية ذات التأثيرات السلبية التي تفسرها المقاربات النظرية ذات الصبغة النيو-كلاسيكية خاصة عقب إدماج القضايا المجتمعية في المجال.

هذا ما يحتم ضرورة تبني المقتربات الترابطية- الإستراتيجية كونها تحمل في طياتها مستويات متعددة لمعالجة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ذات الصبغة المجتمعية كدراسة حالة الحركات الإجتماعية ومدى تأثيرها في الواقع البنيوي للمنطقة العربية، حيث يدور فحوى هذه المستويات على تفعيل دور الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية تكيفًا مع التحولات الإبستميولوجية في المنطقة من جهة، وتركيزًا على المواضيع ذات الصلة من جهة أخرى.

1)الوضع الراهن لحقوق الإنسان في ليبيا"، **تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة**.(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: "محامون من أجل العدالة".القسم3، الجزءe، المقطع 6، النقطة 63. 02 مارس2012).

2 Ben golder , georgewilliams, Ibid, P.43.

3)محمد عبد الحفيظ الشيخ.المرجع السابق.ص 71.

www.manaraa.com

قائمة المراجع و المصادر:

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص 18.

(2) عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**. (أطروحة دكتوراه للعلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2008) ، ص ص 77-78.

(3) المرجع نفسه، ص 82.

(4) المرجع نفسه، ص 81.

(5) جيمس دورتي ، و روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.(ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1975)، ص 61-81 .

(6) المرجع نفسه، ص 95.

(7) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة الوطنية والسلم الإجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، ص 66. نقلا عن الموقع الإلكتروني: **www.arabaffairsonline.org/.../6/20/Mohamed/20 .. 2015/05/15.**

(8) إسحاق كافومبا سواري، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**. (إثيوبيا: أديس أبابا، 2011)، ص 11.

(9) عاشور شوايل، "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا: واقع ورؤية"، ص 03: نقلا عن الموقع **الإلكتروني:http://carnegieendowment.org/files/security sectorin 2013. Pdf، 2015/05/14.**

(10) أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي". **مجموعة الخبراء المغاربيين**: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، سبتمبر، ص 04.

(11) عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 7 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية". **مجلة المستنصرية للدراساتالعربية والدولية**، العدد 38، ص 108.

(12) المرجع نفسه، ص 115.

(13) المرجع نفسه ص 115.

(14) شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي كعامل تحقيق السلم الإجتماعي: حالة ليبيا". **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**. جامعة الوادي، العدد الخامس، فيفري 2014، ص 75.

(15) محمد حمشي ، "**أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**". (مداخلة خلال يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي الساحل، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 26 فيفري 2014).

(16) المرجع نفسه.

(17) Libyan Committee For Humanitarian Aid and Relief(LCHR). **Periodic Report**, 23 April 2011 , P03.

(18) Christopher chivvis& Jeffry martina ,**Libya after quaddafi : Lessons and implications for the future**.(Library of congress, cataloging in publication data.copyright, 2014), P04.

(19) محمد حمشي، المرجع السابق.

(20) أحمد إدريس، المرجع السابق، ص ص 04،05.

www.manaraa.com

(21) محمد حمشي، المرجع السابق.

(22) Vijay Mehta, **world security, global governance and the role of UN : for a just peaceful and sustainable world.**(A tolk given at the conference of: world disarmament compaign, global security: new challenges. London: house of lords. VM, centre of peace. 29 october 2007).

(23) مصطفي كامل محمود، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودوره في مصر**. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995)، ص ص 20-21.

(24) George williams, Ben Golder, "Balancing National Security and Human Right : Assessing the legal Response of Common Law Nations to Threat of Terrorism".**journal of comparative policy analysis**: routledge of taylor and francis group.vol08.n01.march2006.P.54.

(25) Ibid.

(26) أمال العبيدي، **الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الإنتقالية**.(ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: " ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الإنتقالية"، قسم العلوم السياسية، المركز الليبي للدراسات والبحوث ، جامعة بنغازي، 7-8 فيفري 2012)، ص 11.

(27) الوضع الراهن لحقوق الإنسان في ليبيا"، **تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة**.(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: "محامون من أجل العدالة".القسم3، الجزءe، المقطع 6، النقطة 63. 02 مارس2012).

(28) Ben Golder , George Williams, Ibid, P.43.

(29) محمد عبد الحفيظ الشيخ.المرجعالسابق.ص 71.

www.manaraa.com